ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/353186313

Three lenses for sustainable economy: social economy, violet economy and green economy ثلاث عدسات للاقتصاد المستدام: الاقتصاد الاجتماعي، الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر

Conference Paper · July 2020

DOI: 10.34276/1822-010-997-002

CITATIONS
0

READS
129

2 authors, including:

Kheloufi Soufyane
Université de Tébessa
52 PUBLICATIONS **0** CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

Corporate social responsibility View project

Confronting Epidemic Threats: The Coronavirus Covid-19 Pandemic View project

All content following this page was uploaded by Kheloufi Soufyane on 10 January 2022.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

ثلاث عدسات للاقتصاد المستدام: الاقتصاد الاجتماعي، الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر

Three lenses for sustainable economy: social economy, violet economy and green economy

سفيان خلوفي [1]، كمال شريط [2]

Soufyane Kheloufi [1], Kamel Cherayett [2]

[1] جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، sofyane.kheloufi@univ-tebessa.dz

[2] جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، cherykam@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية الاقتصاد المستدام، حيث سعت إلى تحليل مختلف الآراء والأطروحات التي ارتبطت به من حيث المفهوم (التعريف، الأبعاد)، القطاعات (الاجتماعية، الثقافية والبيئية)، والعلاقات القائمة بينها بمعني كيف يتم تمثل الاقتصاد المستدام واقعيا من خلال عرض مختلف التوجهات والأدبيات المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي البنفسجي والاقتصاد الأخضر.

وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن الاقتصاد المستدام ينظر إليه من خلال ثلاثة عدسات أساسية اجتماعية وثقافية وبيئية، ولكي يكون هناك اقتصاد مستدام لابد من الاهتمام بهذه الأبعاد الثلاثة، حيث يعد هذا التحالف واعداً للمستقبل لأنه لا يلبي التوقعات الاجتماعية ولا يتطلب الاقتصاد الأخضر فقط ولكن أيضا يتطلب الاقتصاد البنفسجي الذي يستفيد من الإمكانات الثقافية للسلع والخدمات.

كلمات مفتاحية: اقتصاد مستدام؛ عدسات؛ اقتصاد اجتماعي؛ اقتصاد البنفسجي؛ اقتصاد الأخضر.

تصنيفاتJEL : A13؛ Z1؛ Q1.

Abstract:

This study dealt with the problem of sustainable economy, (Social, cultural and environmental), and the relationships that exist between them in terms of how the sustainable economy is represented, By presenting the

various trends and literature associated with the socio-economic violet economy and green economy.
The study concluded that the sustainable economy is seen through three basic social, cultural and environmental lenses, In order to have a sustainable economy, attention must be paid to these three dimensions, Where this alliance is promising for the future because it does not meet the social expectations and requires not only green economy but also requires the violet economy, Which benefits from the cultural potential of goods and services.
Keywords: Sustainable economy; lenses; social economy; violet economy; green economy.
JEL Classification Codes: A13 ؛Z1 ؛Q1.

المؤلف المرسل: سفيان خلوفي، **الإيميل**: sofianekheloufi2@gmail.com

1. مقدمة:

يشير التيار المشترك للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى الثقافية التي ابتليت بها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة إلى الحاجة إلى إعادة توجيه نماذج التنمية الحالية نحو اقتصاد أكثر كفاءة وشمولا واستدامة، من خلال تعزيز كفاءة موارد الاقتصاديات الوطنية، وفصلها عن بعضها البعض. فالهدف الرئيسي الذي يجب أن نهدف إليه هو الاقتصاد النوعي المستدام.

ولقد كرس العديد من الباحثين والمهتمين بمجال الاقتصاد جهودهم بغية وضع إطار عام يمكن من تحقيق مفهوم الاقتصاد المستدام في اقتصاديات الدول بالنظر في أبعاده من خلال عدسات مختلفة تلونه، باعتبار العدسات أو القطاعات الاجتماعية والثقافية والبيئية أصبحت أكثر أهمية في اقتصاديات الدول لاسيما المتقدمة منها، فالأداء الاجتماعي والثقافي والبيئي للاقتصاديات يضمن لها تحقيق الربحية والاستمرارية في آن واحد.

إشكالية الدراسة: يعبر الاقتصاد المستدام عن أرقي مراحل تطور الفكر الاقتصادي في موضوع الاقتصاد المعاصر، والذي يسعي للاستغلال الرشيد والعقلاني لمختلف الموارد الاقتصادية والطبيعية والتوزيع العادل لها بين الأجيال. ومن هذا المنطلق كان لابد من رسم السياسات الكفيلة بمحاربة الفساد واللاعقلانية في

استغلال الموارد الاقتصادية والطبيعية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، ولعل من أبرز التوجهات الراهنة هو تبني مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والثقافي والبيئي كآليات تستهدف إيجاد مناخ أعمال متجانس يخدم كل المتعاملين الاقتصاديين دون استثناء على صعيد ألمؤسستي المحلي و الدولي. وتحاول هذه الدراسة أن تبين الأسس المعرفية التي تناولت مفهوم الاقتصاد المستدام ضمن اهتماماته المعاصرة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة بغرض الإجابة عن السؤال التالي:

- **كيف ينظر اليوم إلى مفهوم الاقتصاد المستدام من خلال عدسات الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر؟**

أهمية الدراسة: تكتسب هده الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع، والذي أعيد التركيز عليه وبقوة في عالم الأعمال، بحيث جاء هذا الموضوع ليدعم التوجه المستقبلي للاقتصاديات العالمة في إطار الاستدامة وحثها على بذل المزيد من الجهود لتوفير الدعائم الاجتماعية والثقافية وحتى البيئية سعيا منها لتحقيق الانسجام والاستدامة في ظل جموح اقتصاد السوق العالمي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

– التعرف على مفهوم الاقتصاد المستدام والوقف عند العلاقات التكاملية بين أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجيا والثقافية والسياسية من منظور الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الموضوع؛

– الوقوف والنظر إلى مفهوم الاقتصاد المستدام من منظور العدسات أو القطاعات الثلاثة: الاقتصاد الاجتماعي والذي يحمل البصمة الاجتماعية، الاقتصاد البنفسجي والذي يحمل البصمة الثقافية والاقتصاد الأخضر الذي يحمل البصمة البيئية؛

– إمكانية التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها حث الاقتصاد الوطني في إطار الاستدامة نحو تعزيز الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية لتعزيز قدرتها على البقاء والاستمرار مستقبلا؛

منهجية الدراسة: بغية تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي من خلاله يتم إيصال أكبر قدر من الإيضاح النظري عن الموضوع وتحليل بعض علاقاته.

هيكل الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة والوقوف عند مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ارتأينا تناول الدراسة من خلال العناصر التالية:

- مفهوم الاقتصاد المستدام؛
- قطاعات الاقتصاد المستدام (الاجتماعي، البنفسجي، الأخضر)؛
- الاقتصاد المستديم من منظور مشترك بين عدسة البصمة الاجتماعية والثقافية والبيئية؛

2. مفهوم الاقتصاد المستدام

1.2. تعريف الاقتصاد المستدام: من بين مؤشرات الأداء الاقتصادي نجد النمو الاقتصادي والذي يعتبر ضروري لتحديد العوامل الداعمة للاقتصاد، ولكن النمو وحده دون فهم جميع العوامل التي تسهم في تحقيق الرفاه لا يقلل من الفقر بشكل مستدام، حيث يرتبط النمو الاقتصادي عموما بالتحسينات الشاملة في نوعية الحياة، ومستويات التعليم الأعلى والعمر المتوقع على المستوى المحلي، لكن هذا لا يحدد لنا الكيفية التي يتحقق بها هذا النمو، سواء كانت دائمة أم لا، ومن المستفيد منه **(OECD, 2008, p. 02)**، والفكرة الأساسية للاقتصاد المستدام هي العلاقة بين رفاهية الجيل الحالي ورفاهية الأجيال المقبلة. والعمل على مبدأ أن الحفاظ على الرفاه مع مرور الوقت يتطلب التأكد من أننا حافظنا على الثروة في مكوناتها المختلفة **(OECD, 2008, pp. 04-05)** . وفي هذه الأطر الاقتصادية غالبا ما يعتقد أن الاستدامة تتحقق إذا تم الحفاظ على رفاهية المجتمع بمرور الوقت وعلى نطاق واسع. بالإضافة إلى استهلاك السلع والخدمات التي يتم تحقيقها من خلال الإنتاج الاقتصادي (الدخل) داخل الأسواق، وكذا يشمل على الخدمات الاجتماعية والبيئية وغيرها من النتائج غير السوقية مثل الترابط الاجتماعي **(Markulev & Long, 2013, p. 02)**.

ويعرف الاقتصاد المستدام على أنه: الاستثمار في البيئات التجارية والاجتماعية والبيئية الطبيعية التي تخلق زيادة الازدهار للجميع في الحاضر وفي المستقبل **(Dile & Anderson, 2017, p. 02)**

2.2. العلاقة بين أبعاد الاقتصاد المستدام: يتمثل ترابط أبعاد الاقتصاد المستدام فيما بينها وفق ما يلي **(صبري، ماهر، أمام حسين، نانسي، و نانسي، 2017، الصفحات 14–17)**:

- **البعد الاقتصادي: النظام المستدام اقتصاديا (اقتصاديا)**: هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وان يحافظ علي مستوي معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.
- **البعد البيئي: النظام المستدام بيئيا (بيئيا)**: يجب أن يحافظ الاقتصاد المستدام علي قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الحيوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.
- **البعد الاجتماعي: النظام المستدام اجتماعيا (اجتماعيا)**: يكون النظام مستدامة اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلي محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.
- **البعد التكنولوجي: (البعد الإداري والتقني)**: إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلي تكنولوجيات أنظف وأكفا تنقل المجتمع إلي عصر يستخدم اقل قدر من الطاقة والموارد وان يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجيا: إنتاج حد ادني من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تودي إلي الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا. فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ذلك فإنه ومن اجل تحقيق الاقتصاد المستدام لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف الموارد إلي تكثيف تكنولوجيا المعلومات، وهذا يحمي التحول من الاعتماد علي رأس المال الإنتاجي إلي الاعتماد علي رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وبالتالي فان الاقتصاد المستدام يمكن أن يحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة وعليه فان العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة وهي صيانة الموارد.
- **البعد الثقافي**: ويضاف خامسا بعد أخر يسمي بالبعد الثقافي وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنه 2005 بعد المصادقة علي الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي.

- **البعد السياسي:** وهو يرمز إلي أن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل والأجيال المقبلة وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، ويعتر البعد السياسي أهم الأبعاد، حيث لا يمكن للأبعاد السابقة أن تتجسد بدونه، فهو يوفر الإطار الذي تتجسد فيه مبادئ وقواعد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة واتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية والمحافظة على السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة (**شريط و خلوفي، 2018، صفحة 05**).

3. قطاعات الاقتصاد المستدام (الاجتماعي، البنفسجي، الأخضر): تتمثل قطاعات الاقتصاد المستدام في الاقتصاد الاجتماعي، الاقتصاد البنفسجي (الثقافي)، الاقتصاد الأخضر(البيئي). وفيما يلي سنحاول توضيح هذه المفاهيم من خلال تحديد تعريفها، ومحددتها ونطاقها:

1.3. الاقتصاد الاجتماعي: أن تعريف الاقتصاد في الوقت الحالي يبدو مستحيلا دون إرجاعه لمنظومتين يرتكز عليهما وهما المنظومة الأخلاقية والمنظومة السياسية فالاقتصاد لم يعد مجرد أرقام صماء ومؤشرات مالية لا تؤشر إلى أي انعكاس اجتماعي سياسي لها (**رومان، 2018**). لهذا يعتبر الاقتصاد الاجتماعي اقتصادا مستعرضا وقطاعيا، وهو بذلك قادر على تعبئة المجالات المختلفة للتداخل العام والاجتماعي، وإجراءاته تنطوي على أهداف اقتصادية (خلق فرص عمل وإدرار دخل)، وأهداف اجتماعية (التكافل الاجتماعي المعزز والروابط الإقليمية الأقوى)، وأهداف سياسية (تنظيم منتديات عامة يتم من خلالها تحليل ومناقشة وحل المشاكل)، وأهداف ثقافية (أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك) وأهداف بيئية (التعليم الصديق للبيئة والاستدامة) (**بيريرا موريس، علوي سليماني، و مجليو، 2013، صفحة 01**). ومن بين أهم التعريفات المتداولة للاقتصاد الاجتماعي نجد:

– التعريف الأول: حيث عرفت منظمة العمل الدولية الاقتصاد الاجتماعي على أنه: "يعني المؤسسات والمنظمات – خاصة التعاونيات والتعاضديات والرابطات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية – التي تنتج بشكل خاص سلع وخدمات ومعارف تستهدف أهداف اقتصادية واجتماعية وتدعم التضامن أيضا" (**عبدو أبوه، 2015، صفحة 69**).

– **التعريف الثاني:** يعرف الاقتصاد الاجتماعي على أنه: "يعبر عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيقِ المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرا. كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي، من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعا وخدمات تركز على العنصر البشري، وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء" (**المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015، صفحة 07**).

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الاجتماعي يسعى إلى التوفيق بين أهداف اقتصادية (النمو .التنمية) من جهة، وأهداف اجتماعية (مبادئ الإنصاف، العدالة) من جهة أخرى، ويجعل المورد البشري في صلب اهتمامات النشاطات الاقتصادية.

2.3. الاقتصاد البنفسجي: جذور الفكرة ومرجعية الاقتصاد البنفسجي انطلقت في فرنسا مع أول ملتقى دولي في موضوع الاقتصاد البنفسجي. حيث انعقد المنتدى الدولي الأول لما أطلق عليه بالاقتصاد البنفسجي في شهر أكتوبر من سنة 2011، تحت رعاية كل من منظمة اليونسكو والبرلمان الأوربي والمفوضية الأوروبية، ثم توالت المؤتمرات بعد ذلك. حيث احتضن المغرب فعاليات أول منتدى إفريقي في موضوع الاقتصاد الأرجواني (البنفسجي) بمدينة مراكش في الرابع والخامس من نوفمبر سنة 2016 وكان محور الانشغال في هذا الملتقى الدولي التركيز على التعبئة الثقافية وتنمية دورها لتحقيق الاستجابة لمتطلبات التطور وضمان حلول أكثر جاذبية لما تتخبط فيه الدول الإفريقية من عوائق تحول دون التنمية المستدامة.

كما أن مباحثات هذا الملتقى انطلقت من قناعة مضمونها: "أهمية تدارس القضايا المتعلقة بالوعي الثقافي للنهوض بعوامل التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئية". ومن خلال تصفح البيانات الختامية لهذه المؤتمرات تبين ما يلي (**حميد، 2019**):

– أن الاقتصاد البنفسجي يدل على الاقتصاد الذي يستدعي العوامل الثقافية لتأخذ مكانتها ضمن العوامل التي لها أثر في توجيه الاقتصاد وتحقيق أهداف الرفاه والتنمية.

- أن التغيرات على الساحة الدولية تؤكد فشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسطر في منآى عن العوامل الثقافية.
- أن العولمة في واقعنا اليوم تفرض حتمية النظرة العالمية، والتوجه الكوني لكل مجالات النشاط الإنساني.
- أن الإنسان كائن متعدد الثقافات، والتي يتدخل في بنائها عامل العقيدة والانتماء الحضاري والتقاليد المجتمعية، هذا التعدد يفرض ذاته ويحتم على المؤسسات الاقتصادية مهما بلغ امتدادها الكوني استحضاره حيث لا يمكن التعامل على نمط واحد مع فئة المستهلكين.
- أن الوعي الاستهلاكي ارتقى عند المستهلك مع تطور التكنولوجيا الحديثة وتزايد توظيف الانترنيت في التجارة. مما يفرض في مجال المنافسة استدعاء كل العوامل التي لها أثر في الاستقطاب، ومن أهمها العامل الثقافي.
- أن الاستجابة للتعبئة الثقافية له أثره في تجاوز التحديات العالمية المؤثرة في الاقتصاد وأن التفاعل مع العناصر الثقافية يجعل من الممكن تقديم الحلول الأكثر إنسانية والأكثر جاذبية، والتي تتكيف مع السياقات المختلفة.

كل هذه العناصر تؤكد أن استنهاض الحوافز الاقتصادية والاستجابة للفرص المتاحة بالنسبة للفرد والمجتمع ملجمة بلجام الثقافة. فهي الموجه والمحفز الداخلي الأقوى المؤثر في الإنفاق للاستهلاك والاستثمار. ومنذ أن طف مصطلح الاقتصاد البنفسجي في الساحة العلمية والأكاديمية وضعت له العديد من التعاريف من أهمها نذكر ما يلي:

– التعريف الأول: "الاقتصاد البنفسجي يحيل إلى إعطاء الاعتبار للجانب الثقافي للاقتصاد، وهو اقتصاد يتكيف مع التنوع الإنساني في نطاق العولمة مستندا في ذلك على البعد الثقافي لتثمين السلع والخدمات" (**تعريف الاقتصاد البنفسجي، 2017**).

– التعريف الثاني: "الاقتصاد البنفسجي هو مجال اقتصادي يسهم في التنمية المستدامة من خلال تثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات" (**يكيبيديا، 2019**).

– **التعريف الثالث:** "يشير الاقتصاد البنفسجي إلى دراسة الثقافة في الاقتصاد. وهو الاقتصاد الذي يتكيف مع التنوع البشري في العولمة ويستند إلى البعد الثقافي لتقدير السلع والخدمات. كجزء من الاقتصاد المستدام، بما في ذلك البصمة الثقافية، ويعد الاقتصاد البنفسجي أحد أعمدة الانتقال إلى الحاضر والمستقبل الذي لا يعد كميا فقط، ويمكن الاستفادة من موارد البيئة الثقافية التي في الواقع لا تنضب للوفاء والنمو"(**Bandarin, Bédier, & Gravari–Bédier, 2017, p. 38**) .

وعلى المستوى الجزئي فالمؤسسات ذات الأداء الاقتصادي العالي هي الآن تلك التي تجمع بين التكنولوجيا والثقافة والكمال الافتراضي والتجريبي والتقني والجماليات، ويعد هذا التحالف التقني والثقافي واعدا للمستقبل لأنه يلبي توقعات المستهلكين في تطلعاتهم المتزايدة للجودة وحياة أفضل، ولا تتطلب هذه الفرصة الاقتصاد الأخضر فقط (دمج البصمة البيئية) ولكن أيضا الاقتصاد البنفسجي– الذي يستفيد من الإمكانات الثقافية للسلع والخدمات، أي أسواق الخبرة والاقتصاد الثقافي (**La réponse au réchauffement est aussi culturelle, 2015**) .

3.3. الاقتصاد الأخضر: يتوافق مفهوم الاقتصاد الأخضر مع مفهوم النمو الأخضر والذي يعني تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها رفاهنا**(UNDESA, 2012, p. 04)** . حيث تناولت العديد من الهيئات والمنظمات مفهوم الاقتصاد الأخضر وفيما يلي نذكر أهمها(**Stafford & Faccer, 2014, p. 14**) :

– **التعريف الأول:** عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه:"النتيجة التي تؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية ، والحد من المخاطر البيئية والندرة البيئية ".

– **التعريف الثاني:** عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصاد الأخضر بأنه "تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي نعمل عليها لرفاهتنا".

– **التعريف الثالث:** عرف تحالف الاقتصاد الأخضر الاقتصاد الأخضر على أنه: "اقتصاد عادل ومرن يوفر نوعية حياة أفضل لكل ما هو ممكن داخل الحدود البيئية لكوكب واحد."

– **التعريف الربع:** عرفت إدارة الشؤون البيئية بجنوب أفريقيا أيضا الاقتصاد الأخضر على أنه:"يعني الفصل بين استخدام الموارد والآثار البيئية الناجمة عن النمو الاقتصادي".

– **التعريف الخامس:** غرفت منظمة التجارية الدولية الاقتصاد الأخضر بأنه: "اقتصاد يعمل فيه النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية معا بطريقة تعزز بعضها بعضا" **(Allen & Clouth, 2012, p. 63)** .

ومنه يمكن القول الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي تؤخذ فيه الروابط الحيوية بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة في الاعتبار، والتي يتم فيها تحويل عمليات الإنتاج وأنماط الاستهلاك، مع المساهمة في تقليل الفاقد (البواقي والمهملات) والتلوث والاستخدام الفعال للموارد والمواد والطاقة لتنشط وتنوع الاقتصاديات، وخلق فرص عمل لائقة، وتشجع التجارة المستدامة، والحد من الفقر، وتحسن المساواة في توزيع الدخل (**Abaza, 2012, p. 05**).

ويتسبب فقدان التنوع البيولوجي في بعض الدول في انخفاض الرفاه وتفاقم الفقر في بعض الفئات الاجتماعية، كون النظام البيئي هو المزود الرئيسي بالمواد الخام التي تكون بمثابة محرك للتنمية الاقتصادية، وحماية النظم الإيكولوجية هي في قلب الاقتصاد الأخضر والاستثمارات الخضراء أيضا من خلال استغلال رأس المال الطبيعي بالشكل المناسب .(**Bushehri, 2012, p. 14**) كما أن ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدام تعتبر من أهم تحديات الاقتصاد الأخضر فالإنتاج المستدام يحد من الاستخدام العشوائي للموارد وبالتالي الحد من نفاذ الموارد ويفرز قدرا أقل من التلوث، فتشجيع الطلب على منتجات تتسم بمزيد من الاستدامة يستطيع أن يوجد أسواقا جديدة للأعمال التجارية ذات ممارسات إنتاجية مستدامة حيث تقضي إلى زيادة تدفقات الإيرادات والوظائف الجديدة (**قحام و شرقرق، 2016، الصفحات 442–443**).

4. الاقتصاد المستديم من منظور مشترك بين عدسة البصمة الاجتماعية والثقافية والبيئية:

لكي تكون التنمية الاقتصادية مستدامة، يدعو الفاعلون اليوم إلى الاهتمام بالبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وكذلك البعد الثقافي. وينظر إلى الثقافة كبيئة طبقة أساسية تمارسها الشركات والجماعات والأفراد وهي تعكس من خلال عدسة البصمة الثقافية **(Jullien & Perrault, 2017, p. 35)** .

على غرار الاقتصاد الاجتماعي الذي يعكس من خلال عدسة البصمة الاجتماعية، والاقتصاد الأخضر الذي يعكس من خلال عدسة البصمة البيئية. والشكل الموالي يوضع تلك العلاقات بطريقة أكثر وضوحا:

الشكل01: العدسات الثلاثة للاقتصاد المستديم

Source: (Jullien & Perrault, 2017, p. 35)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الاقتصاد البنفسجي في الحقيقة ليس إلا البيئة الثقافية التي تمثل محورا للاقتصاد المستدام. ويمكن القول أن الثقافة هي مجرد عنصر واحد من المكونات المختلفة للاقتصاد المستدام، إلى جانب المحاور المتعلقة بالبيئة الطبيعية (الاقتصاد الأخضر) والبيئة الاجتماعية (الاقتصاد الاجتماعي) (**Kumar Tripathi & Snehlata Jaiswal, 2018, p. 48**). وفيما يلي سنحاول إعطاء توضيح للعلاقة التفاعلية بين هذه البصمات (الاجتماعية والثقافية والبيئية) في إطار تحقيق منظور شامل ومتكامل للاقتصاد المستديم داخل اقتصاديات الدول:

1.4.علاقة الاقتصاد المستدام بالبصمة الاجتماعية: على المستوى الكلي للاقتصاد يمكن القول أن الاستدامة الاجتماعية تشمل مفاهيم المساواة والتمكين وإمكانية الوصول والمشاركة والاستقرار المؤسسي، من خلال النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر **(Basiago, 1999, p. 149)**. أما على المستوى المؤسستي الجزئي فالبصمة الاجتماعية التي يجب أن تخلفها هذه المؤسسات هي الهوية الاجتماعية للمنتج المرتبطة بسلسلة توريد المنتج **(Social Footprint Group, 2015, p. 04)**. والبصمة الاجتماعية هي مقياس لإعادة توزيع الدخل ومجموع كل العوامل الخارجية التي تحد من الإنتاجية والمتعلقة بمنتج أو نشاط معين، وتتكون من ثلاثة عناصر **(Urs & Bo, 2017, p. 03)**:

- **إعادة توزيع الدخل:** هي الزيادة (المجتمعية) الإجمالية (أو الخسارة) في المنفعة الناتجة عن تحويل الأموال من مجموعة اجتماعية إلى أخرى. عادة ما يؤدي تحويل الأموال من المستهلكين الأثرياء إلى المزارعين الفقراء إلى زيادة فائدة المجتمع ككل.
- **العوامل الخارجية:** التي تقلل من الإنتاجية وهي تأثيرات اجتماعية بسبب نقص الحوكمة والبنية التحتية دون المستوى الأمثل والفساد،... إلخ. ويتم حسابها على أنها الفرق بين القيمة المضافة الفعلية لنشاط العمل والقيمة المضافة المحتملة (المقدرة من القيمة المضافة الحالية لكل عمل).
- **القيمة المشتركة:** يمكن عندئذ استكمال هذه القيمتين (إعادة توزيع الدخل، العوامل الخارجية) بالمنافع الاجتماعية النقدية التي تنشأ عن أي إجراءات إيجابية "لإنشاء قيمة مشتركة" تتخذها الشركات في سلسلة التوريد.

2.4. علاقة الاقتصاد المستدام بالبصمة البيئية: إن التلوث علامة على الاستخدام غير الفعال للموارد. لذلك يمكن الاستفادة من الفرص المربحة للبيئة والاقتصاد من خلال التحسينات التي تقلل من التلوث في عمليات الإنتاج، ويجادل الباحثون اليوم في أن المزايا التنافسية تعتمد على القدرة على الابتكار، وبالتالي تحفيز الابتكار يمكن أن يعزز القدرة التنافسية **(Emas, 2015, p. 01)**. حيث تم تصميم البصمة البيئية في الأصل كوسيلة بسيطة ومبتكرة لمقارنة استدامة استخدام الموارد بين مختلف المجموعات السكانية، ومنذ صياغة البصمة البيئية ذكر عدد من الباحثين التبسيط الحاصل في طريقة قياس الآثار البيئية لاسيما قياس استدامة الاستهلاك، وعلى الرغم من ذلك إلا أن البصمة البيئية في الأصل محدودة كأداة إقليمية للسياسة والتخطيط، من أجل التنمية المستدامة **(Lenzen & A Murray, 2003, p. 04)**. وعرفت البصمة البيئية على أنها "مقياس للموارد اللازمة لإنتاج البضائع التي يستهلكها الفرد أو السكان، وتستخدم كمقياس للاستدامة" **(Fiala, 2008, p. 519)**.

ويقول الكثير من الاقتصاديين الإيكولوجيين بأن البصمة البيئية تمثل التأثير الإنساني على الأرض بطريقة واضحة، وهي كمساهمة في الهدف العام المتمثل في جعل التنمية البشرية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية التي تعيش في تناغم مع عناصر المحيط الحيوي **(Moffatt, 2000, p. 359)**.

والجدير بذكر هنا أن البصمة البيئية (الايكولوجية) والبصمة الاجتماعية متشابهان بمعنى أن كلاهما يتعلق بقياس الفجوات، لكن التشابه ينتهي عند هذا الحد. ففي حالة البصمة البيئية، الفجوات التي تهمنا هي التي بين الموارد التي نحتاجها والموارد التي نلتزم بها، في حالة البصمة الاجتماعية، الفجوات التي تهمنا هي بين الموارد التي نحتاجها والموارد التي قررنا إنتاجها. علما أن الموارد البيئية ثابتة ومحدودة، والموارد الاجتماعية ليست كذلك – نحن ننتجها كما نراها مناسبة **(W. McElroy, 2011, p. 15)**.

3.4. علاقة الاقتصاد المستدام بالبصمة الثقافية: تعد البصمة الثقافية علامة على الاقتصاد البنفسجي وهي تشجع العلاقة الديناميكية والصحية بين الاقتصاد والثقافة. وينظر إلى الثقافة على أنها مجال أو فرصة يجب اغتنامها في إطار المسؤولية. إلى جانب الاقتصاد الأخضر (الذي يشمل البصمة البيئية) والاقتصاد الاجتماعي (الذي يشمل البصمة الاجتماعية) ، فإن الاقتصاد البنفسجي، مع بصمته الثقافية ، يشكل الركن الثالث للانتقال المتزايد إلى ما بعد النمو الكمي البحت **(Diversum, UNESCO, 2013, p. 10)**. بالتالي فإن البصمة الثقافية للنشاط الاقتصادي إيجابية إذا كانت تثري التنوع الثقافي، حيث يفترض إثراء التنوع الثقافي أن الثقافات تعمل سويا لتحقيق هدف مشترك يتجاوزها ويهدف إلى تطوير إمكانات أكبر ثقافية كانت أم اقتصادية. ويمثل التنوع الثقافي شرطا وضمانا لوجود تدفق للتبادل الإبداعي ذي المنفعة المتبادلة، ويسمح للوكلاء بالترويج لممارساتهم وموجداتهم الثقافية **(Diversum, UNESCO, 2013, p. 11)**.

وأكد الخبير المعلوماتي **مُحَمَّد عيد**، مدير علاقات الناشرين بالشركة المتحدة للبرمجيات (مؤسسة مصرية خاصة) أن قيمة الاقتصاد الثقافي تبلغ قرابة **5%** من حجم الاقتصاد العالمي، لافتًا إلى أن العالم خلال السنوات العشرة الأخيرة بدأ يفطن إلى مكانة الثقافة كمورد اقتصادي هائل يمكن أن يعزز موارد الدولة ويعالج أي عجز من الممكن أن يطرأ على مواردها التقليدية. وفي هذا الصدد، شريحة كبيرة من المثقفين يرون أن الثقافة كمفهوم له علاقة بالاقتصاد بثلاثة أبعاد:

– الأول **الاقتصاد الثقافي** وهو الذي يتعامل مع المنتج الثقافي كسلعة أو خدمة.

– الثاني **ثقافة الاقتصاد** وهو الذي يتعامل مع السلوك كمؤثر على الاقتصاد.

– الثالث **الاقتصاد الإبداعي** وهو الذي يتعامل مع الأفكار الإبداعية في الاقتصاد بهدف تحسينه أو بناء أنواع جديدة من المؤسسات لم تكن معروفة من قبل (**عطية، 2020**).

وتكمن أهمية التفاعلات الديناميكية بين الاقتصاد والثقافة في تشجع الوعي العالمي بالبيئة الثقافية المشتركة بين الناس وعلى التعرف بشكل أفضل على آثار هذه التفاعلات الثقافية والاقتصادية، وخاصة من خلال قياس البصمة الثقافية للمجموعات والأفراد بشكل أكثر دقة. علاوة على ذلك فإن التحول نحو اقتصاد ثقافي سيكون له أيضا تأثير كبير على العمالة والتدريب **(Kumar Tripathi & Snehlata Jaiswal, 2018, p. 47)**.

5. خاتمة:

نستنتج من خلال كل ما سبق أن كل من البصمة الاجتماعية والبصمة البيئية والبصمة الثقافية ماهي إلا انعكاسات لتأثيرنا على الكوكب، ويمكن أن ترافقنا عند صياغة الخطط التنموية من أجل بلورة مفهوم اقتصاد مستدام وشامل، وهذا بخلق آليات واقعية لتحسين أثرنا اجتماعيا وثقافيا ولتقليل من أثرنا البيئي على الكوكب، وهذا لن يكون ممكن إلا بالشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع و تنوع الثقافات واتجاه البيئية، وكذا اتجاه الأجيال القادمة، كما أن القراءة النقدية لهذه الدراسة تجعلنا نقف عند:

1.5. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– يسعى الاقتصاد المستدام إلى التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبين النجاح الاقتصادي مضيفا علي العلاقات الاقتصادية بعدا بيئيا وأخر ثقافيا؛

– بات مفهوم كل من الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر اليوم مواضيع ذات اهتمام خاص نظر لطابعهم المدمج التكاملي التداخلي المتمثل في الحد من التفاوتات في المجتمع؛

– الاقتصاد الاجتماعي هو ذلك التوفيق بين أهداف اقتصادية (النمو، التنمية) من جهة، وأهداف اجتماعية (مبادئ الإنصاف، العدالة) من جهة أخرى، حيث يكون فيه المورد البشري في صلب اهتمامات النشاطات الاقتصادية؛

– ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدام في إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر تساهم في توفير الموارد ويفرز قدرا أقل من التلوث، وبالتالي أضرار اقل على الكوكب؛

– الثقافة قادرة على إعادة توجيه اقتصاديات الغد، وإعطاء معنى للنشاط الإنتاجي والحد من النزعة الاستهلاكية العمياء؛

2.5. الاقتراحات والتوصيات: بناءا على ما سبق قدمت الدراسة جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

– يجب تقييم الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية محليا دوريا، من خلال نماذج القياس المبتكرة للوقوف عند المشاكل والعراقيل التي تواجه استدامة الاقتصاديات، وتصحيحها في الوقت المناسب وقبل تفاقمها؛

– تفعيل سياسات وإجراءات تنطوي على أهداف اقتصادية (خلق فرص عمل وإدرار دخل)، وأهداف اجتماعية (التكافل الاجتماعي المعزز والروابط الإقليمية الأقوى)، وأهداف سياسية (تنظيم منتديات عامة يتم من خلالها تحليل ومناقشة وحل المشاكل)، وأهداف ثقافية (أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك) وأهداف بيئية (التعليم الصديق للبيئة والاستدامة)، من أجل تحقيق أبعاد الاقتصاد المستدام؛

– دعم وترسيخ مفاهيم المساواة والتمكين والمشاركة في المجتمع من أجل تخفيف التفاوتات في المجتمع؛

– تشجيع الطلب على منتجات تتسم بمزيد من الاستدامة يستطيع أن يوجد أسواقا جديدة للأعمال ذات ممارسات إنتاجية مستدامة، تساهم في زيادة تدفقات الإيرادات والوظائف الجديدة في الاقتصاد الوطني؛

– ضرورة إثراء التنوع الثقافي، كون هذا التنوع شرطا وضمانا لوجود تدفق للتبادل الإبداعي ذي المنفعة المتبادلة، ويسمح للمتعاملين بالترويج لممارساتهم وموجداتهم الثقافية؛

– وضع سياسات عامة وبرامج تدمج كل الأنشطة والقطاعات الثقافية من منظور إستراتيجي عرضي (السياحة الثقافية، التربية والتعليم والتكوين، العمل الجمعي، التكوين المستمر، وسائل الاتصال السمعي البصري...)، بهدف تطوير نظام مؤسساتي للصناعة الثقافية من خلال تقوية المؤهلات المؤسساتية العمومية والخاصة العاملة في المجالات الثقافية المختلفة.

– إحياء أنشطة ومهن ترتبط بالثقافة المادية وغير المادية، مما يساهم في توفير فرص العمل وتوظيف الثقافة المحلية وتطويرها لجلب المستثمرين.

– وأخيرا، يجب أن لا تتعامل الجهات الوصية والحكومة الجزائرية مع الاقتصاد الثقافي بمحدودية وتحصر موضوع الاقتصاد الثقافي أو البنفسجي في الكتاب والباحثين وفقط، وتحصر الباحثين في فنون السرد والشعر والكتابة من أجل الكتابة، بل يجب تبني برامج وسياسات واقعية أو تلمس الواقع لفتح المجال أمام الباحثين لوضع البدائل وخلق المزيد من الاقتراحات الواقعية؛

6. قائمة المراجع:

1. Abaza, H. (2012, August). GREEN ECONOMY IN ACTION. *Articles and Excerpts that Illustrate Green Economy and Sustainable Development Efforts* .
2. Allen, C., & Clouth, S. (2012, August). Green Economy, Green Growth, and Low-Carbon Development, history, definitions and a guide to recent publications. United nations, Division for Sustainable Development, UNDESA,.
3. Bandarin, F., Bédier, J., & Gravari-Bédier, M. (2017, Juin). L'économie mauve : alliance entre le culturel et l'économique. *CULTURELLE DU SECTEUR COSMÉTIQUE* .
4. Basiago, A. (1999). Economic social, and environmental sustainability in development theory and urban planning practice The Environmentalist 19. *Kluwer Academic Publishers* .
5. Bushehri, F. (2012, FEBRUARY 21-23). GREEN ECONOMY IN THE ARAB REGION. *TEEB Capacity-building Workshop for MENA Region,* .
6. Dile, E., & Anderson, L. (2017). Green Metrics Common Measures of Sustainable Economic Development. *International Economic Development Council* .
7. Diversum, UNESCO. (2013, June 11). THE PURPLE ECONOMY: AN OBJECTIVE, AN OPPORTUNITY. *First inter-institutional working group on the purple economy* . Paris.
8. Emas, R. (2015). The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles. *Brief for GSDR 2015* . United Nations.
9. Fiala, N. (2008, July 22). Measuring sustainability: Why the ecological footprint is bad economics and bad environmental science. *ecologlcal economic* .
10. Ian Moffatt .(2000) .the ecological footprint Ecological footprints and sustainable development .*commentary forum: Ecological Economics 32*.
11. Jullien, F., & Perrault, D. (2017, Juin). Vers une empreinte culturelle durable, Culturelle du secteur cosmetique.
12. Kumar Tripathi, S., & Snehlata Jaiswal, M. (2018). Purple Economy:-Component of a Sustainable Economy in India. *IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) , 20* (12).
13. *La réponse au réchauffement est aussi culturelle*. (2015, août 06). Retrieved 07 25, 2019, from Tribune Collectif: https://www.lemonde.fr/idees/article/2015/06/30/la-reponse-au-rechauffement-est-aussi-culturelle_4664807_3232.html
14. Lenzen, M., & A Murray, S. (2003). The Ecological Footprint – Issues and Trends. *ISA Research Paper , 01* (03).

15. Markulev, A., & Long, A. (2013, May). On sustainability: an economic approach. *Productivity CommissionStaff Research Note* . AUSTRALIA.
16. OECD. (2008). *Sustainable Development: Linking Economy, Society, environment.* Paris, France.
17. Social Footprint Group. (2015, May 29). Social Footprint Product Social Identity Rules for Certification. *Document Social Footprint - Product Social Identity Rules for Certification document* .
18. Stafford, W., & Faccer, K. (2014). Steering towards a Green Economy. *A Quick Reference Guide , 02* .
19. UNDESA. (2012). Advancing an Inclusive Green Economy: Rationale and , UN Department of Economic and Social Affairs (UNDESA). *A Guidebook to the Green Economy , 1* . (A. G. Economy, Ed.) United Nations.
20. Urs, S., & Bo, W. (2017, September). Social Footprint. *White paper* . Lausanne.
21. W. McElroy, M. (2011). The Social Footprint Introduction and proof of concept , A Sustainability Innovation by. *Center for Sustainable Organizationsm* .

22. أبو السعد ساندي صبري، عبد المسيح مارينا ماهر، منى أمام حسين، ملاك محسن نانسي، و محسن ناجي نانسي. (15 جوان, 2017). الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر. *المركز الديمقراطي العربي* .

23. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2015). *الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج*. المملكة المغربية.

24. الهادي عبدو أبوه. (2015). الاقتصاد التضامني والواقع في موريتانيا. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصاديةن تخصص: التحليل الاقتصادي* . تلمسان، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان.

25. *تعريف الاقتصاد البنفسجي*. (2017). تاريخ الاسترداد 15 جويلية, 2019، من الو الجديد: https://w.mdar.co/detail1305201.htm

26. حداد رومان. (03 سبتمبر, 2018). *كلمة السر...الاقتصاد الاجتماعي*. تاريخ الاسترداد 20 جوان, 2019، من الرأي: http://alrai.com/article/10449851/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A

27. حميد خالد. (13 أفريل, 2019). *الاقتصاد البنفسجي*. تاريخ الاسترداد 20 جويلية, 2019، من شعب الايمان: https://islamanar.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%81%D8%B3%D8%AC%D9%8A-the-violet-economy/

28. كمال شريط، و سفيان خلوفي. (13-14 مارس, 2018). مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة. *الملتقى الدول حول: الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد* .

29. لياندرو بيريرا موريس، يوسف علوي سليماني، و روبرتو دى مجليو. (أفريل, 2013). الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب. *دليل 2013، الطبعة الأولي، أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي،أغادير، المغرب* .

30. وهيبة قحام، و سمير شرقرق. (2016). الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل –مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، 06*.

31. يكيبيديا. (26 جويلية, 2019). *الاقتصاد البنفسجي*. تاريخ الاسترداد 29 جويلية, 2019، من يكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%81%D8%B3%D8%AC%D9%8A.

32. رنده عطية. (10 03, 2020). *الاقتصاد الثقافي.. حين يكون الإبداع أبرز روافد التنمية*. تاريخ الاسترداد 11 03, 2020، من نبوست -إقتصاد: https://www.noonpost.com/content/36258

View publication stats